**لعريفي عودة**
**استاذة مساعدة / جامعة ابن خلدون تيارت**
**larifiawda@gmail.com**

# نمذجة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على معدل العمالة في الجزائر (2015-1994).

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل العمالة في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1994-2015، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، حيث بعد التأكد من إستقرارية السلاسل تم تقدير النموذج وبالاستعانة ببرنامج تحليل الاقتصاد القياسي (Eviews-7).

توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة.

**الكلمات المفتاحية:**النمو الاقتصادي، سياسة التشغيل، العمالة، نموذج الانحدار الخطي البسيط.

**Abstract**:

This study aims to measure the impact of economic growth on employment in Algeria using annual data during the period 1994-2015, has been using the tests used in modern econometrics, where after making sure of the stability of the strings was the model estimate using econometric analysis program (Eviews-7).

The study concluded that there is a relationship between economic growth and employment.

**Key words**: economic growth, employment policy, labor, simple linear regression model.

**المقدمة:**

تعتبر دراسة العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والعمالة على جانب كبير من الأهمية كوسيلة لمعرفة أثر كل منهما على الآخر، فإذا كان النمو الاقتصادي السريع المترتب

عن سياسة الاستثمار قد مَكن خلال سنوات عديدة التوفير المكثف لمناصب العمل ،إلاَ أنه في بداية الثمانينات وذلك خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التي تجلت عنها انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة ومنها انخفاض الواردات وحجم الاستثمارات الذي ساهم في تدهور التشغيل وبذلك تكون بداية لظهور حدة البطالة في الجزائر ،لذا يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد الوطني، فتحقيق المزيد من الناتج يتطلب توافر المزيد من عوامل الإنتاج ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظف أي ارتفاع في معدل العمالة.

**1-إشكالية الدراسة**:من الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير النمو الاقتصادي على معدلات العمالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).

**2-فرضية الدراسة**:ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

**3-هدف الدراسة**:تهدف الدراسة إلى إبراز أثر النمو الاقتصادي على معدلات نمو العمالة في الجزائر، بإتباع أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي القياسي لتبيان الأثر، وذلك على ضوء بيانات سنوية .

**4-حدود الدراسة**:تتكون حدود الدراسة من :

-**الإطار المكاني**:تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

-**الإطار الزماني**:لقد تم تحديد فترة الدراسة من (1994-2015).

**5-منهج الدراسة**:لمعالجة هذا الموضوع نستخدم الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة اثر النمو الاقتصادي على العمالة وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

**المحور الأول**:مفاهيم حول النمو الاقتصادي وسوق العمل .

**المحور الثاني**:تحليل تطور النمو الاقتصادي والعمالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).

**المحور الثالث**:تحليل قياسي لأثر النمو الاقتصادي على العمالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).

## المحور الأول:مفاهيم حول النمو الاقتصادي وسوق العمل .

### أولا:ماهية النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها. [1]

يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد، حيث اعتبر الكلاسيكيون أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مقيدة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية، لذا فإن الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار مسألة التطور التقني .

أما نموذج النمو المقترح من طرف سولو فإنه لم يحاول تفسير أهمية التطور التقني في النمو إذ كان يحلله كباق . وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء غير المفسر بهذين العاملين يعزى إلى التطور التقني.ولهذا سميت نظرية سولو في النمو بنظرية النمو ذي المنشأ الخارجي، بعد ذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إيجاد منشأ داخلي للنمو وعلى رأسهم روبرت بارو ،فيرى هذا الأخير بأنه إذا كان المستوى الحالي لبلد ما أقل من مستوى الحالة المستقرة لناتجه تكون هناك عملية لحاق، والتي تحدث أساسا من خلال نقل التكنولوجيا. [2]

لهذا نلاحظ أن مختلف نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي تولي اهتماما كبيرا للنفقات العمومية باعتبارها إحدى وسائل السياسة الاقتصادية التي لها تأثير هام على النمو.

## 1-تقدير مرونة الطلب على الاستخدام للإنتاج:

إن دراسة الكثافة العمالية للنمو الاقتصادي (مرونة العمالة بالنسبة للناتج الحقيقي ) يعتبر وسيلة مهمة لاختبار اثر النمو الاقتصادي على العمالة من فترة زمنية إلى أخرى من ناحية وتحليل التغيرات الهيكلية في العمالة من ناحية أخرى.

إن مرونة العمل بالنسبة للإنتاج هي درجة استجابة الطلب على العمل للتغير في الإنتاج، فالمرونة المرتفعة ترتبط عادة بإتباع أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمالة، كما يمكن الاستفادة من القيمة المقدرة لمرونة الاستخدام بالنسبة للناتج في إعداد تقديرات مستقبلية لاحتياجات القطاع العام والخاص من الأيدي العاملة بهدف تحقيق معدل سنوي معين للنمو الاقتصادي.

يمكن صياغة دالة الطلب على الاستخدام انطلاقا من دالة الإنتاج ، كما يمكن تقدير مرونة الاستخدام للناتج بثلاث طرق متباينة:

إما بقسمة نسبة الزيادة في العمالة على نسبة الزيادة في الناتج يكون القانون على الشكل التالي:

$$e_E = \frac{\Delta E\%}{\Delta(pib)\%}$$

بحيث:

$e_E$ :مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج.

$\Delta E\%$ :التغير النسبي للعمل.

$\Delta(pib)\%$ :التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو ما يسمى بمعدل النمو.

أما الطريقة الثانية فهي أكثر تطورا،وهي توفيق معادلة خطية باستخدام لوغاريتمات الناتج والاستخدام كمتغير مستقل وتابع على التوالي وبتطبيق المربعات الصغرى نحصل على معالمها والتي تكتب على الشكل التالي:

$$LnE = \alpha + \beta Lnpib \text{ ،}$$

بحيث:

$E$ :حجم العمالة.

$pib$ :قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

$\beta$ :مرونة العمل للناتج. [3]

يوجد طريقة ثالثة أكثر تطورا تأخذ في الحسبان كل العوامل الهامة المؤثرة في الطلب آنيا ،وهي مستوى الاستخدام وحجم الاستثمار .وقد اخترنا لهذا الغرض دالة كوب دوغلاس نظرا لسهولة حساب مرونة الاستخدام ومرونة الاستثمار بالنسبة للإنتاج.

ومن بين هذه الدوال هي:

1-دالة كوب دوغلاس العادية: $pib_t = \beta_1 k_t^{\beta_2} E_t^{\beta} \varepsilon_{1t}$

بتحويلها إلى الشكل الخطي تصبح: $\ln pib_t = \ln \beta_1 + \beta_2 \ln k_t + \beta_3 \ln E_t + \ln \varepsilon_{1t}$

2-دالة كوب دوغلاس مع إدخال التطور التقني تكون على الشكل التالي:

$$Lnpib_t = \ln\beta_1 + \beta_2 \ln k_t + \beta_3 \ln E_t + \beta_4 .t + \ln\varepsilon_{1t}$$

**ثانيا:سوق العمل .**

يتكون أي سوق من الأسواق من جانبين جانب يمثل العرض وجانب يمثل الطلب، وأن الشيء موضوع التبادل في السوق قد يكون المنتج من سلعة أو خدمة، ففي سوق العمل تعتبر خدمة العمل محل التبادل في هذا السوق[4]، ولا يمكن فصلها عن من يقوم بتأديتها .

**1-مفهوم سوق العمل**

يعرف سوق العمل بأنه« المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل ».[5] وبعد حصول التطور في وسائل الاتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الاقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة الكترونية كالإنترنيت أو الهاتف أو الفاكس ،كما يمكن تعريف سوق العمل على أنه« السوق المسؤول عن توزيع العمل على الوظائف والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة ،ومن خلاله يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة».[6] فضعف الانتقال من وظيفة لأخرى جعل من سوق العمل الجزائري بأن يصبح جامداً ويكون ذلك إما جموداً أفقياً أو جموداً رأسياً.[7]

إذاً يمكن تعريف سوق العمل بأنه:« المكان الذي تتوافر فيه الموارد البشرية القادرة على العمل والباحثة عنه، وليس بالضرورة أن يكون هذا المكان منطقة معينة جغرافياً، وإنما أصبح المكان اليوم يتميز بطابع المكان الاقتصادي من جهة والعالمية من جهة ثانية ».ولهذا تنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين:[8]

*عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة ،يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة .

*تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تأهيل العمال .

**1-1-مفهوم عرض العمل** :

نعني بعرض العمل عدد العمال الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين[9] . وبعبارة أخرى هومجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة، ويتوقف طول فترة العمل على :

القوانين التي تحدد سن العمل فلابد من تحديد سن العمل للذكور والإناث في أية دولة من الدول من أجل إتاحة الفرصة للآخرين.[10]

**1-2-مفهوم الطلب على العمل**:

يمثل الطلب على العمل على المستوى الإجمالي قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين ،بينما من وجهة نظر صاحب العمل فإن الطلب على العمل يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة ومكان معين، والطلب على العمل هو طلب مشتق، فصاحب العمل لا يستأجر العمال بغرض الإشباع المباشر من استئجارهم ،ولكن بغرض الإسهام في إنتاج سلعة معينة لبيعها.[11] و يعتبر معدل الأجر من العوامل الأساسية التي تحدد الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد.[12] الإضافة *إلى هذا فإن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على منتجات العامل لذلك* فإن أي زيادة في الطلب على المنتجات التي يشترك العامل في إنتاجها تؤدي إلى زيادة في الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على العمل والعكس صحيح .[13]

**المحور الثاني:تحليل تطور النمو الاقتصادي والعمالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).**

**أولا:تطور العمالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).**

يمكن تتبع التطور الحاصل للعمالة في الجزائر من خلال الشكل التالي :

**الشكل رقم 1:تطور القوى العاملة ومكوناتها خلال الفترة (1994-2015).**

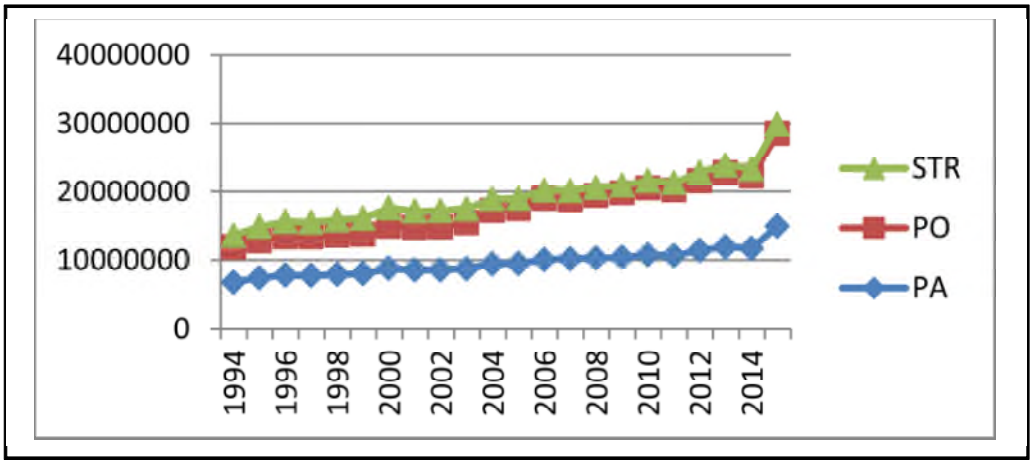


المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه ارتفاع في العمالة وهذا يرجع إلى العودة القوية للدولة في هذا الميدان التي تتمثل واقعيا في الجزء الهام من الإصلاحات التي تجسدت في مجموعة برامج لتشغيل الشباب والتي واجهت انتقادات كثيرة مما دفع المسؤولين لإعادة النظر في مسألة القروض الممنوحة للمشاريع[14]. بالإضافة إلى هذا نلاحظ أن المنحنى الممثل لتطور العاطلين في انخفاض مستمر ويدل ذلك على عافية الاقتصاد وقدرته على توفير مناصب الشغل،وخاصة أن الفرق بين حجم السكان النشطين والمشتغلين أصبح يتقلص مع مرور الزمن وهذا يدل على أن العمالة أصبحت تنمو بوتيرة أسرع من القوى العاملة وهذا ما يقلص الفرق بينهما ويجعل العاطلين في عد تنازلي .

من خلال التعرض إلى إحصائيات السكان والفئة النشيطة كما يبينها الجدول المبين في الملحق رقم01 [15] يمكننا تسجيل ارتفاعات ملحوظة في نسبة الفئة النشيطة بعدما كان يصنفها الاقتصاديين بالمنخفضة مقارنة بالدول المتقدمة. فبعدما كانت الفئة النشيطة تشهد انخفاضاً إلى غاية 1995، بدأت بالارتفاع بعد ذلك تزامنا مع انطلاق عدة أجهزة لمكافحة البطالة وهو ما دفع بالنَسبة التي كانت عازفة على التسجيل بالتسجيل لدى مكاتب إحصاء اليد العاملة ومحاولة الاستفادة من ذلك، بالإضافة إلى السياسة التي

انتهجتها الحكومة في ميادين التشغيل بمختلف أشكاله، الذي دفع بالمرأة الماكثة بالبيت إلى اقتحام سوق العمل بعدما كانت مستثناة من إحصاءات القوى العاملة .

**ثانيا:تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).**

يمكن تتبع تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الجدول[16] و الشكل التاليين:

**الشكل رقم 03:تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).**

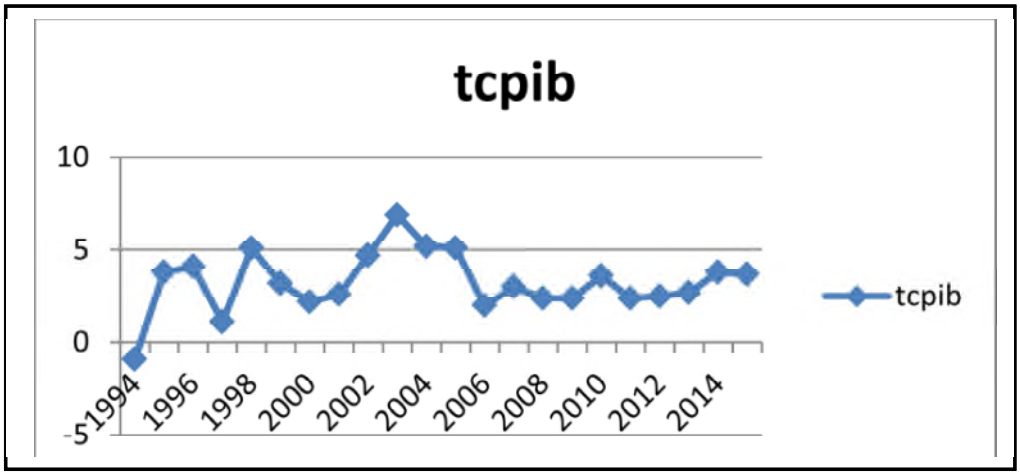


المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة (1994-2015)، حيث تراوح هذا المعدل بين -0.9% كأدنى مستوى له في سنة 1994 و6.9 % كأعلى مستوى له في سنة 2003، ويعود سبب هذا التذبذب أساساً الى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة.ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات، بحيث أن قطاع المحروقات لايزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر بنسبة تفوق 40%.

## المحور الثالث:تحليل قياسي لأثر النمو الاقتصادي على العمالة في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).

### أولا:تحديد الشكل الرياضي للنموذج

تعتبر عملية تحديد النموذج القياسي لأي ظاهرة اقتصادية من أولى الخطوات في عملية القياس ،حيث نحاول في هذه الخطوة بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر النمو الاقتصادي على العمالة في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (معدل نمو العمالة) وبين المتغير المستقل (معدل النمو الاقتصادي)،وباستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط حيث يصبح الشكل العام للنموذج المقترح على الشكل التالي:

$$TCE = F(TCPIB, U_i)$$

حيث:

$TCPIB$ :معدل النمو الاقتصادي .

$TCE$ :معدل نمو العمالة.

$U_i$ :متغير عشوائي.

### ثانيا:دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف[17]، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة لديكي فولر(DF) وديكي فولر الموسع (ADF)، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة، وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع على السلاسل الزمنية محل الدراسة.

**جدول رقم(01):نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة**[18]

| المستوى / المتغيرات | المستوى | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ADF | | | |
| المتغيرات | درجة التأخير | بوجود ثابت | بوجود ثابت واتجاه عام | النتيجة |
| Tcpib | P=0 | -7.215 | -7.106 | مستقرة |
| TCE | P=0 | 3.546- | 3.440- | مستقرة |

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (Eviews-7) .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن السلسلتين مستقرتين عند المستوى، أي أن السلسلتين تصلحان لتقدير النموذج.

**ثالثا:تقدير النموذج**

لمعرفة المتغيرات التي تؤثر على معدل العمالة في الجزائر نقوم بتقدير النموذج القياسي، ولقد كانت نتائج عملية التقدير كما يلي:

**الجدول رقم 02:تقدير علاقة معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو العمالة:**

Dependent Variable: TCE
Method: Least Squares
Date: 01/05/17 Time: 21:20
Sample: 1994 2015
Included observations: 22

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| TCPIB | 1.024046 | 0.093949 | 10.90005 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.609819 | Mean dependent var | 3.156364 |
| Adjusted R-squared | 0.609819 | S.D. dependent var | 2.555885 |
| S.E. of regression | 1.596520 | Akaike info criterion | 3.817919 |
| Sum squared resid | 53.52642 | Schwarz criterion | 3.867512 |
| Log likelihood | -40.99711 | Hannan-Quinn criter. | 3.829602 |
| Durbin-Watson stat | 2.057725 | | |

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews-7).

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$TCE = 1.02TCPIB$$

$$Obs = 22 \qquad DW = 2.05 \qquad R^2 adjusted = 0.60$$

**1-التحليل الإحصائي** : *نلاحظ من خلال الجدول أن كل المعاملات لها معنوية إحصائية أي أنها مقبولة ولها تأثير جيد في النموذج .

*إشارة معامل معدل النمو الاقتصادي موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% وذلك لأن الاحتمال المقابل لها اقل من 0.05، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 1.02، أي أنه إذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمقدار 1% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدل نمو العمالة بمقدار 1.02% .

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

***معامل التحديد المصحح**: بلغت قيمته 0.6098 ،حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج ،وتبين أثر المتغير المستقل ومساهمته في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدل نمو العمالة، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 60.98% يعود سببها إلى المتغير المستقل، والباقي39.02% يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي $U_i$.

*النموذج معنوي بصفة عامة حسب إحصائية فيشر (تم حساب قيمة فيشر انطلاقا من اختبار ولد) wald Test[19]

$F_{calculé} \succ F_{tabulé}$ أي أن : $11.80 \succ 3.47$عند مستوى معنوية 5%.

*يلاحظ أن نسبة دربن واتسون DW بلغت 2.05 فهي تقع في مجال استقلال الأخطاء [1.44,2.56] مما يدل على أن الأخطاء مستقلة ذاتيا.

**الشكل رقم 03:نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر.**

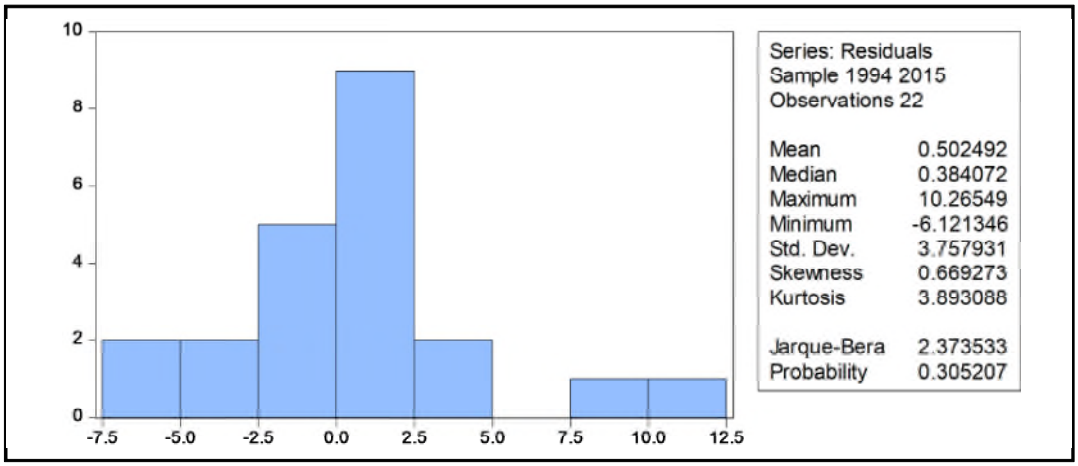


المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews-7).

*حسب إحصائية jarque-bera لدينا $P = 0.30 \succ 0.05$ وعليه فإن توزيع البواقي طبيعي.

***اختبار شرط استقلال حدود الخطأ(بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي ):**

ويلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة والاحتمال اكبر من 0.05 ،وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

**الجدول رقم03:دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج correlogram of Residuels**

Date: 12/01/17 Time: 17:51
Sample: 1994 2015
Included observations: 22

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .*\| . \| | .*\| . \| | 1 | -0.149 | -0.149 | 0.5116 | 0.574 |
| . \| . \| | . \| . \| | 2 | 0.019 | -0.004 | 0.5201 | 0.771 |
| . \| . \| | . \| . \| | 3 | 0.006 | 0.008 | 0.5210 | 0.914 |
| .*\| . \| | .*\| . \| | 4 | -0.183 | -0.185 | 1.4433 | 0.837 |
| . \|* . \| | . \| . \| | 5 | 0.091 | 0.039 | 1.6866 | 0.891 |
| .*\| . \| | .*\| . \| | 6 | -0.186 | -0.174 | 2.7750 | 0.837 |
| .*\| . \| | .**\| . \| | 7 | -0.183 | -0.256 | 3.9096 | 0.790 |
| . \|* . \| | . \| . \| | 8 | 0.084 | -0.019 | 4.1679 | 0.842 |
| .*\| . \| | .*\| . \| | 9 | -0.075 | -0.068 | 4.3957 | 0.883 |
| . \|* . \| | . \| . \| | 10 | 0.084 | -0.027 | 4.7028 | 0.910 |
| .*\| . \| | .**\| . \| | 11 | -0.178 | -0.267 | 6.2533 | 0.856 |
| . \|* . \| | . \| . \| | 12 | 0.139 | 0.066 | 7.3124 | 0.836 |

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews-7).

**النتائج والتوصيات:**

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

-لقد مرت سياسة التشغيل في الجزائر بعدة مراحل باختلاف المراحل التي مرَ بها النظام الاقتصادي، فتميزت مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بتدخل الدولة في عملية تنظيم سوق العمل بالإضافة إلى وفرة عروض العمل وبالمقابل فإن طالبي العمل كانت لهم استعدادات لقبول المناصب الشاغرة ،لتأتي بعد ذلك مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط ،ففي فترة الثمانينات شهد سوق العمل تقلص وكان الشباب

هم الضحايا الأوائل باعتبارهم يشكلون فئة السكان الأكثر تضرراً،أمَا مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق فشهدت هذه المرحلة تطبيق برنامج الاستقرار الهيكلي المدعم من طرف المؤسسات المالية العالمية التي عقدت الجزائر معها مجموعة من الاتفاقيات ،بالإضافة إلى مرحلة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي التي كانت لها آثار إيجابية على البطالة ،فانخفاض هذه الأخيرة لا يعني انتعاش الاقتصاد إلاَ إذا صاحبه زيادة في العمالة .

-أوضحت الدراسة وجود علاقة إيجابية ووجود دلالة إحصائية (لأن القيمة الاحتمالية لاختبار t اقل من 0.05) بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة ،إذ أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة معدل نمو العمالة.

-سياسة التشغيل كانت جد طموحة وواكبت تطور سوق العمل بحيث انخفضت معدلات البطالة ووصلت إلى11.2%سنة 2015.

-بعدما تطرقنا إلى دراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو العمالة في الجزائر توصلنا إلى أن معدل البطالة سينخفض مستقبلا إذا كان للاقتصاد القدرة على توفير مناصب الشغل.

**التوصيات:**

-على الدولة اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تخفيض معدل البطالة والرفع من معدل العمالة كونه من المتغيرات الأساسية المطروحة بين النقابات العمالية والحكومات.

-يجب على الدولة تطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، وزيادة طاقة الاقتصاد على استيعاب المزيد من العمالة .

**الملاحق:**

**ملحق رقم01:تطور السكان ،السكان في سن العمل ،القوى العاملة ومكوناتها خلال الفترة(1994-2015).**

| السنوات | PT(حجم السكان الإجمالي) | PAT(حجم السكان في سن العمل) | PA(القوى العاملة) | PO(عدد الأفراد المشتغلين) | STR(عدد الأفراد العاطلين). |
|---|---|---|---|---|---|
| 1994 | 27496000 | 15176678 | 6814000 | 5154000 | 1660000 |
| 1995 | 28060000 | 16063829 | 7446000 | 5436000 | 2010000 |
| 1996 | 28566000 | 16642011 | 7811000 | 5625000 | 2186000 |
| 1997 | 29045000 | 16690058 | 7757000 | 5708000 | 2049000 |
| 1998 | 29507000 | 16864306 | 7942484 | 5717000 | 2225484 |
| 1994 | 27496000 | 15176678 | 6814000 | 5154000 | 1660000 |
| 1995 | 28060000 | 16063829 | 7446000 | 5436000 | 2010000 |
| 1996 | 28566000 | 16642011 | 7811000 | 5625000 | 2186000 |
| 1997 | 29045000 | 16690058 | 7757000 | 5708000 | 2049000 |
| 1998 | 29507000 | 16864306 | 7942484 | 5717000 | 2225484 |
| 1999 | 29965000 | 18063091 | 8052313 | 5726000 | 2326313 |
| 2000 | 30416000 | 21391457 | 8799646 | 6179992 | 2619654 |
| 2001 | 30879000 | 21472595 | 8568363 | 6229200 | 2339163 |
| 2002 | 31357000 | 21500439 | 8594269 | 6256628 | 2337641 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 31848000 | 22015894 | 8762326 | 6683955 | 2078270 |
| 2004 | 32364000 | 22493933 | 9469946 | 7801170 | 1671534 |
| 2005 | 32906000 | 23170731 | 9492508 | 8046906 | 1448288 |
| 2006 | 33481000 | 23287400 | 10109645 | 8596509 | 1240841 |
| 2007 | 34096000 | 23373853 | 9968906 | 8870737 | 1374663 |
| 2008 | 34460000 | 23536211 | 10315000 | 9147503 | 1169000 |
| 2009 | 34897000 | 23468599 | 10544000 | 9473154 | 1072000 |
| 2010 | 35978000 | 23658000 | 10812000 | 9736000 | 1076000 |
| 2011 | 36717000 | 23745000 | 10661000 | 9599000 | 1062000 |
| 2012 | 37450000 | 23968000 | 11423000 | 10170000 | 1253000 |
| 2013 | 38300000 | 24358800 | 11964000 | 10778000 | 1186000 |
| 2014 | 39500000 | 24924500 | 11716000 | 11560000 | 1066000 |
| 2015 | 40400000 | 25228900 | 14974440 | 13637440 | 1337000 |

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

**ملحق رقم 02:تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-2015).الوحدة(%)**

| السنوات | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| TCPIB | 0.9- | 3.8 | 4.8 | 1.1 | 5.1 | 3.2 | 2.4 | 2.6 |
| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| TCPIB | 4.7 | 6.9 | 5.2 | 5.1 | 2.0 | 3.0 | 2.4 | 2.4 |

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| TCPIB | 3.6 | 2.4 | 2.5 | 2.7 | 3.8 | 3.7 |

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات.

**ملحق رقم 03:اختبار جذر الوحدة.**

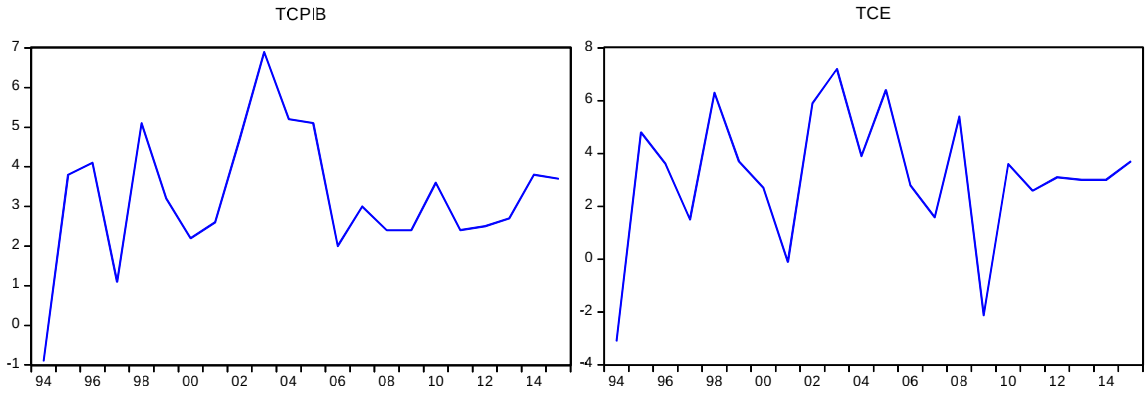


المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews-7).

**ملحق رقم 04:اختبار معنوية النموذج.**

Wald Test:

Equation: Untitled

| Test Statistic | Value | Df | Probability |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 88111. 11 | (1, 21) | 0.0000 |
| Chi-square | 88111. 11 | 1 | 0.0000 |

Null Hypothesis: C(1)=0

Null Hypothesis Summary:

| Normalized Restriction (= 0) | Value | Std. Err. |
|---|---|---|
| C(1) | 1.024046 | 0.093949 |

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews-7).

**قائمة المراجع:**

[1] عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص11.

[2] روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي –دراسة تجريبية عبر البلدان –، ترجمة نادر إدريس التل ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2009 ، ص ص 9-10.

[3] لبشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)، مذكرة دكتوراه، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، 2002/2001، ص165.

[4] إبراهيم سليمان قطف ،علي مُحَمَّد خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2004، ص 252.

[5] مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 21.

[6] مُحَمَّد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2008 ، ص31.

[7] إسماعيل صبري عبد الله، تحرير سلوى سليمان، الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية ، جمهورية مصر العربية، 1989،ص41.

[8] شلالي فارس ،دور سياسات التشغيل في معالجة مشكل البطالة خلال الفترة 2001-2004مع اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل في الفترة 2005-2009،مذكرة ماجستير ،تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر 2005/2004،ص12.

[9] ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ،الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1992،ص77.

[10] حربي مُحَمَّد عريقات ،مبادئ الاقتصاد ،التحليل الجزئي ،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ، 2005 ،ص 205.

[11] مُحَمَّد عزيز، مُحَمَّد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قان يونس، ليبيا، 2002، ص 414.

[12] منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ، 1995، ص 42.

[13] إسماعيل مُحَمَّد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 383.

[14] Ahmed Zekan, dépenses publiques productives croissance along terme et politique économique, assai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie, thèse de doctorat faculté des sciences économique et science de gestion, université d'Alger, 2003, p140.

15 انظر الملحق رقم 01.

16انظر الملحق رقم 02.

17.Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanyuy: Econométrie appliqué ,Edition De Boeck, Bruxelles, Belgique 2004.p319.

18انظر الملحق رقم03.

19 انظر الملحق رقم04